النهوض بالصناعات المحلية وتطويرها

الدكتور سامر مظهر قنطقجي
بالتعاون مع السيد المهندس خلدون ملقي والسيد عبد الله عشي
www.kantakji.com

لقد توجهت الخطط والبرامج إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية ومهدت لها كل السبل والاحتياجات لكسب رضاء المستثمرين وترغيبهم في توظيف استثماراتهم محلياً، لكن رغم كل ذلك كانت النجاحات المحققة دون الأمل المنشود.

برأينا إن الاهتمام بصناعاتنا المحلية وبالقائمين عليها هو **خير جاذب للاستثمار** فعصفور في اليد خيرٌ من مشاريع يؤمل كسبها، لذلك نرى ومن باب تكافؤ الفرص توحيد القانون 10 والمرسوم 103 ليكونا بنفس المزايا والإعفاءات.

ونقصد بالاهتمام تسليط الضوء على المعوقات واقتراح السبل التطويرية، ثم التنفيذ بآليات تطبيقية لصناعات واعدة نرى فيها فوائد كبيرة للصناعة في حماة ومحافظتها، منها: صناعة الحجر التي تصنف ضمن قطاع الصناعات الهندسية وصناعة اللنت (زغب القطن) التي تصنف ضمن الصناعة الكيميائية وصناعة البرمجيات.

رؤية القطاع الخاص

يتطلع القطاع الخاص سواء للخطط قيد التنفيذ أو للخطة الخمسية العاشرة إلى **التركيز على الإدارة العلمية الفعالة** سواء كانت إدارة حكومية أو غير حكومية، ويتحقق ذلك برأينا من خلال:

- تطوير القوانين، وتنفيذ الأحكام القضائية بسرعة كبيرة وبشفافية.
- تطبيق مبدأ محاسبة المسؤولية: فاختيار الكفاءات الإدارية يجب أن يتم على أسس علمية ومهنية وحسب خطة عمل مقدمة منها وليس على أسس أخرى، وفي نهاية فترة العمل تحاسب هذه الإدارة بناء على خطتها التي أَلزمت نفسها بها والتي اختيرت بناء عليها، ويتم ذلك من قبل جهات استشارية مستقلة.
- الحث على بناء مراكز أبحاث في غرف الصناعة كبديل عن مراكز البحث والتطوير في المنشآت الصناعية تحاشياً للتكاليف الباهظة التي تحتاجها هذه المراكز، فالغرف خبيرة بأعضائها وبصناعاتها واحتياجاتهم وهي تشكل نقطة ربط هامة مع الأبحاث الجامعية التي لا تأخذ حظها من التطبيق

العملي بل يتم رميها على رفوف المكتبات. وبذلك يتم ربط الأبحاث التطبيقية والنظرية التي تتناولها الجامعات بمراكز البحث المشكّلة في الغرف أي يتم ربط الجامعة بالمجتمع بطريقة عملية وعلمية تصب مباشرة في الأبحاث والتطوير *R&D*. ويُناط بالباحثين أيضاً دراسة أسباب فشل وتوقف مشاريع كانت قائمة إضافة لاقتراح سبل تطوير أعمال أخرى. وفي هذا المقام نرى ضرورة تعويض الباحثين ومشرفيهم تعويضاً مادياً مجزياً لقاء أبحاثهم بل والتعاقد مع هؤلاء الباحثين كخبراء بعد التخرج وإيفادهم ببعثات خارجية لصالح الغرف.

- التركيز على الصناعات الصديقة للبيئة بمنحها مزايا تشجيعية قبل استفحال المشاكل البيئية الناجمة عن الصناعات غير النظيفة.

الأنشطة الصناعية المقترحة

صناعة الحجر:

تعتبر صناعة استخراج الحجر وقصه ونحته وتسويقه من الصناعات الفاعلة في محافظة حماة وهي صناعة مرتبطة بحركة العمران على مرّ العصور، وتشتهر حماة بالعمارة الحجرية البيضاء، وقد تطورت هذه الصناعة عبر الزمن من خلال تراكم الخبرات العملية لأصحاب هذه المهن.

تقسم هذه الصناعة إلى الصناعات التالية:

1. صناعة استخراج الأحجار (المقالع): يتوافر في حماة حوالي 70 مقلعاً تنتج حالياً حوالي 600,000 طن سنوياً.
2. صناعة قص الأحجار وتفصيلها وجليها وإعدادها للبناء: تضم حوالي 150 منشرة تنتج حالياً 2,000,000 متر مربع سنوياً من الحجر المشغول يُصدّر أكثر من نصفه.
3. صناعة العمارة والبناء: تشمل الأبنية التجارية والسكنية عموماً، وتشمل أيضاً مئات الآلاف من الأعمال الفنية سنوياً من المشربيات والأعمدة والأقواس والقطع المنحوتة.

البيان	كمية الصادرات طن	قيمة الصادرات مليون ليرة	نسبة نمو الصادرات
2001	2773	31	100%
2003	3698	35	113%

2004	2477	40	129%

أولاً : المعوقات:

1. غلبة العمل الفردي.

2. تقادم وسائل الإنتاج فنياً وتقنياً مما يجعل أسلوب الإنتاج غير حديث.

3. عدم خضوع هذه الصناعات للتراخيص عموماً بسبب تعقّد الإجراءات الإدارية والبلدية والأمنية (لاعتمادها على المتفجرات البدائية مما يسيء إلى نوعية وجودة الحجر المستخلص).

4. صعوبة الحصول على الكهرباء والمياه الصناعية.

5. ازدواجية الرسوم المسددة عن المقالع لصالح شركتي الثروة المعدنية والرخام، مما يزيد من تكاليف الإنتاج ومما يزيد الميزة التنافسية رسوم المرور التي تحصّلها الأردن والسعودية كمعاملة بالمثل.

ثانياً: السبل التطويرية: لوحظ في السنوات الأخيرة إقبال غربي وعربي كبير على طلب الحجر السوري لجماليته وصلابته مما يعني تبدل العادات الاستهلاكية لهذه البلدان وتحوله باتجاه العمران الحجري. لذلك:

1. يجب استثمار مقالع خام منتشرة في مناطق غربي حماة كمصياف والمحروسة ووادي العيون وعين الشرقية والسنديانة وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى تشغيل اليد العاملة وتوطينها في تلك المناطق التي تعاني من ضعف موارد الزراعة بسبب الطبيعة الجغرافية فيها.

2. بما أن هذه الصناعة تعتبر من الصناعات الصديقة للبيئة لاستصلاحها الأراضي الوعرة وتحوّيلها إلى أراضي قابلة للسكن أو للزراعة أحياناً، فلابد من إنشاء منطقة صناعية خاص بالحجر وصناعاته بالقرب من هذه المناطق (مثال جنوب غرب كفربهم). وحالياً تعدّ غرفة صناعة حماة دراسة جدوى اقتصادية لإنشاء هذه المنطقة الصناعية.

3. تبديل تقنيات الاستخلاص كالأسلاك مثلاً عوضاً عن المتفجرات ذات المخاطر الكبيرة والمسيئة لنوعية الحجر المستخلص.

4. تحديث وسائل الإنتاج، وكمقارنة تبلغ الطاقة الإنتاجية للمحافظة في اليوم 10.000 متر مربع بينما تبلغ الطاقة الإنتاجية للمنشرة الواحدة في الأردن 5000 متر مربع يومياً بسبب استخدام التكنولوجيا الحديثة!

ثالثاً: آليات التطبيق:

1. التفاوض مع الأردن والسعودية لإلغاء رسوم المرور بغية خفض تكاليف نقل منتجات هذه الصناعة.
2. تسهيل منح التراخيص الإدارية والبلدية وتخصيصها بحصص من المتفجرات سهلة الاستعمال.
3. منح قروض بدون فائدة لاستثمار هذه المقالع.
4. منح الإعفاءات الضريبية والجمركية لمن يطوّر صناعات لازمة لهذه الصناعة ويوطنها في تلك الأماكن.
5. دعوة كليات الهندسة المدنية والمعمارية والجيولوجيا لتركيز أبحاثها على سبر المخزون الكبير للمقالع والمناجم السورية.

صناعة تحويل اللنت (زغب القطن):

انتشرت معامل عصر زيوت بذار القطن في الآونة الأخيرة بسبب انتشار زراعة القطن في بلادنا، وتنتج هذه الصناعة مادة اللنت أو زغب القطن الذي يتم تحويله إلى مادة صناعية هامة جداً هي (الكاربوكسي ميثيل سليلوز *C.M.C.*) ويقدر هذا الإنتاج بـ7000-10000 طن سنوياً يصدر بكامله كمادة خام.

إن هذه المواد الخام تدخل في صناعة أكثر من 20 مادة منها مواد تستخدم في حفر آبار النفط والمنظفات والغزل والنسيج والدواء والغذاء وغيرها. وأثبت العالم *E.M.Wally* عام 1979 أن اللنت السوري يشكل أفضل خامات في العالم لإنتاج *C.M.C*.

ويهدف إقامة وتطوير هذا المشروع إلى إنتاج 10,000 طن من *C.M.C* اعتماداً على اللنت المحلي الذي يمتاز بأكثر من 90% من السيللوز، ويباع الطن من اللنت الخام بـ 225 دولار على حين أن سعر الطن من مادة *C.M.C* هو 3000 دولار وسطياً مما يحقق قيمة مضافة بأكثر من 13 ضعف. علماً أن خطط وزارة الزراعة للموسم الزراعي 2003-2004 كانت تهدف لإنتاج 886 ألف طن من القطن وإنتاج 51000 طن من اللنت.

أولاً: المعوقات: يحتاج المشروع إلى تمويل ضخم كبير وخبرات صناعية متميزة.

ثانياً: السبل التطويرية: يجب طرح هذه الصناعات وتقنياتها ضمن المناهج التدريسية لكليات الهندسة لحاجة الصناعة المحلية إليها.

ثالثاً: آليات التطبيق: سيتم طرح المشروع كشركة مساهمة في حماة لتأمين التمويل اللازم، إضافة إلى تصنيع أجزاء من خطوط الإنتاج بخبرات محلية بعدما اُعتمدت مجموعة من الورشات والمعامل المحلية أوروبياً كمراكز تصنيع، علماً أن الجدوى الاقتصادية للمشروع موجودة لدى غرفة صناعة حماة وقد اقترحت منطقة سلحب كموطن للمشروع.

صناعة البرمجيات:

تعتبر صناعة البرمجيات *Software* من الصناعات الخدمية الفاعلة في الاقتصاد عموماً لأنها تستثمر الطاقة البشرية التي تشكل عماد كل الصناعات. ولما كان الناس يتمتعون في هذه البلاد (وبحمد الله) بمَلكات الذكاء الطبيعي والمكتسب، ولما كانت العمالة السورية تشتهر في أسواق العمل العالمية بالجدية والإخلاص في العمل، فإن كثيراً من الشركات تسعى لاستقطابها. لذلك حريّ بنا الاستفادة من هذه المزايا بتطوير كفاءاتها وقدراتها. وتمتاز صناعة البرمجيات بإمكانية تصنيعها في أماكن بعيدة عن أماكن تسويقها مستفيدة من مزايا الإنترنيت والسداد الالكتروني للأجور والأتعاب.

تقسم هذه الصناعة إلى الصناعات التالية:

1. صناعة البرمجيات عموماً وذات الواجهات العربية خصوصاً.
2. صناعة وتصميم وإدارة المواقع الالكترونية.
3. صناعة الصوت والصورة *Multimedia*.
4. الأتمتة الصناعية *Automation*.

أولاً: المعوقات: لا يوجد أية مرغبات لمن يمتهن هذا العمل وليس من سبيل إلى حماية منتجاتهم قضائياً لجهل الجهات القانونية بطبيعة أعمالهم فتسرب نص برنامج *Source* ما (وهو جوهر البرمجة ومادتها) من قبل المبرمجين الفنيين العاملين لدى المنتج أمرٌ يصعب ملاحقته لضعف الحماية القانونية وتقنياتها.

لذلك تتوافر كل محفزات هجرة الخبرات رغم صدور القانون 12 لحماية الملكية الفكرية لاقتصار تطبيقه على بعض أعمال الفنانين. كما يقتصر عمل جهات تنظم المعلوماتية في بلادنا على أشياء متواضعة في صناعة المعلوماتية تبعدها عن تطوير المهنة فمثلاً حملة شهادات *IT* غير مصنفين لديها رغم ازدياد الطلب العالمي عليهم.

ثانياً: سبل تطويرية: يجب متابعة الاختراعات والإبداعات البرمجية وتسجيلها وحماية أصحابها والسعي إلى حمايتهم محلياً وعالمياً والسعي إلى اعتماد العلمية بكل ما تحمله هذه العبارة من مسؤوليات، وتدريب

مدربين أكفّاء وزجهم في سوق العمل عوضاً عن الالتفات نحو القاعدة الشعبية بتقنيات متواضعة تستطيع أي جهة القيام بها. وكذلك لابد من تطوير أقسام التعليم الخاص في وزارات التربية لتستوعب التقنيات المتسارعة في هذا المجال، ولفت انتباه وزارة المالية بأن اهتلاك هذه الأجهزة يصل إلى أكثر من 50 في المائة ولا يمكن معاملته كغيره من التجهيزات حسب النظام المحاسبي الموحد.

ثالثا: آليات التطبيق:

1. تفعيل وتنمية دور القطاع الخاص (وخاصة غرف الصناعة) كجهات مستخدمة لتقنيات المعلوماتية فهذه الصناعة تمثل عماد صناعة أكبر اقتصاد عالمي ولها مؤشر بورصة خاص بها.
2. إحصاء البرامج المنتجة في سورية والمواقع السورية ونشر ترتيبها العالمي وبيان كفاءاتها للترويج لهذه الصناعة، لذلك غابت الإحصائيات عن هذه الصناعة فما لدينا بمثابة معلومات غير مجمعة.
3. تبني امتحانات تعبر عن صناعة المعلوماتية في بلادنا والإشراف على تعليم تقنية المعلومات والسعي لترويج اعتمادية خاصة بهذه الصناعة *Accreditation* وليس تبعيتها إلى وزارة التربية. وقد تم فعلاً تشكيل شركة جملة لمجمعي الأجهزة في حماة، ويتم الإعداد الآن لتسويق علامة تجارية لكفالة ذهبية وفضية إضافة لتشكيل نواة شركة برمجيات كبيرة.